تجربـة جمهورية العراق
(الاتحاد العام لنقابات عمال العراق)

تقديم :

الوفد المشارك

الاتحاد العام لنقابات عمال العراق

لا بد أن نؤكد أن الشباب هم العنصر الأساسي والفاعل في المجتمع وأن الاهتمام بهذه الشريحة يعتبر من أبرز مهام الحكومة في وضع إستراتيجية عمل خاصة بمستقبل الشباب وتنمية القابليات والمهارات المهنية والفنية مأخذين بنظر الاعتبار أن الشباب هم الطاقة الفاعلة والمؤثرة في بناء التطور والتقدم الاجتماعي والاقتصادي إذا تهيئة لها كل عوامل النجاح .

أن عدم الاهتمام بهذه الشريحة المهمة في المجتمع سوف يؤدي بها ونتيجة للحاجة التي يمر بها شبابنا في هذه المرحلة قد يتعرض إلى ضغوط اجتماعية ونفسية تؤدى بهم إلى اليأس والإحباط مما يدفعهم إلى اعتماد شتى السبل ذات المردود السلبي على المجتمع . ونحن في العراق أشد ما نخشاه أن يكون شبابنا ونتيجة للعوز والفاقه أن يكونوا صيدا سهلا أمام مجاميع الإرهاب التي تعمل بمختلف الوسائل القذرة للتخريب والقتل والدمار لذلك فقد وضعت الحكومة العراقية الإستراتيجية الوطنية الخاصة بالتنمية المستدامة التي تتطلب جهدا وطنيا متميزا من قبل الجهات الرسمية والمدنية لأن الهدف ملازم للنمو الاقتصادي وقد مكنت هذه الإستراتيجية إجراءات الإصلاح الاقتصادي وبرامج إعادة الأعمار والتنمية البشرية للفترة من (2010 – 2014) ملبيا للحاجات الاجتماعية الملحة في الحد من ظاهرة البطالة كما وأن الدستور العراقي الجديد و الذي أقر عام 2005 قد أكد على الواجب الوطني والإنساني من خلال تأكيده بنص المادة 22 منه باعتبار العمل حق لكل العراقيين وبما يضمن لهم حياة كريمة ومن هذا فقد اهتمت الحكومة العراقية بشئون العاطلين من خلال وزارة العمل والشئون الاجتماعية التي شكلت فيها اللجنة الوطنية العليا للتشغيل برئاسة معالي السيد وزير العمل والشئون الاجتماعية وعضوية 17 وزارة ممثلة بمنصب وكيل وزير بالإضافة إلى الشركاء الاجتماعيين عضو من الاتحاد العام لنقابات العمال في العراق وعضو من اتحاد الصناعات العراقي .

بالإضافة إلى ذلك فأن دائرة العمل والتدريب المهني قد وضعت خطتها في تدريب الشباب عن طريق مراكزها المهنية المنتشرة في بغداد والمحافظات وقد رصدت لكل طالب مبلغا من المال طيلة مشاركته في الدورة وتهتم هذه المراكز المهنية بمختلف المهن وخاصة تلك التي يحتاجها سوق العمل بالإضافة إلى وجود العديد من المعاهد المهنية والإعداديات الصناعية المرتبطة بوزارة التربية والتعليم والتي يتخرج منها سنويا المائة من الشباب بمختلف المهن والمهارات وفي الفترة الأخيرة أعدت الحكومة برنامج خاص لتشجيع الشباب على ممارسة الأعمال الحرة وتأسيس المشاريع الصغيرة

والمتوسطة والأصغر ودعم هذه المشاريع وقد أسس صندوق لدعم هذه المشاريع رأس ماله 150 مليار دينار عراقي وهو ما يسمى (قانون القروض الصغيرة والمدرة للدخل) علما أن هذه القروض بدون فوائد وهنا لا بد ان نؤكد على حقيقة أن الدولة غير قادرة على استيعاب مجاميع الشباب الذين ينزلون إلى سوق العمل سنويا من خلال المدارس والمعاهد والكليات وهذا ما دفع الحكومة وعن طريق وزارة العمل والشئون الاجتماعية أن تبحث عن الطرق والسبل الجديدة لتشجيع الشباب للعمل لحسابهم الخاص ودعمه بابتكار الأعمال وقد دفعها هذا إلى فتح باب التعاون مع برنامج ابتكار الأعمال النرويجي وقد عقدت احتفالية بالمشاريع الصغيرة تحت شعار (أهمية المشاريع الصغيرة في نجاح سياسة التشغيل الوطنية لتوفير فرص العمل اللائق) وقد حضر هذه الاحتفالية ممثل برامج (ابتكار الأعمال النرويجية BIP) وقد تمكنت الوزارة من فتح مراكز لهذا البرنامج في بغداد والمحافظات وعقد 45 دوره وكان عدد الخريجين من هذه المراكز على مستوى القطر 799 مشارك من شباب وشابات .

أما أبرز التحديات التي تواجه التدريب والتعليم المهني فهي :

1- تعدد الجهات المشرفة على التدريب والتعليم المهني والتقني .
2- ضعف الترابط بين نظام التدريب وخطط التنمية .
3- عدم وجود قاعدة بيانات عن سوق العمل .
4- ظاهرة التسرب من منظومة التدريب والتعليم المهني والتقني .
5- ضعف الموائمة بين مخرجات التدريب والتعليم المهني والتقني واحتياجات سوق العمل.
6- ضعف الكادر التدريبي العامل في المؤسسات التعليمية والتدريبية .
7- ضعف البنية التدريبية .
8- ضعف التمويل المخصص لمنظومة التدريب والتعليم المهني والتقني .

هذا وأن الاهتمام بالقطاع الخاص من أبرز الهام للتنمية الاقتصادية والاجتماعية إذ أن الكثير من بلدان العالم يعتمد في تشغيل الشباب والحد من ظاهرة البطالة عن طريق المعامل والمصانع والورش في القطاع الخاص وقد عانا القطاع الخاص في العراق الكثير من المعوقات التي لاتمكنه من إعادة نشاطه الاقتصادي لذا نرى تشجيع هذا القطاع ودعمه ومن أبرز عوامل التشجيع .

1- حماية المنتوج الوطني من المضاربة .
2- الإعفاء الضريبي ولو لمدة محدودة .
3- توفير مستلزمات الإنتاج الضرورية .
4- دعم المواد الأولية المستوردة التي تدخل في الصناعة .
5- صرف التعرفة الكمركية على كل منتوج مماثل يصنع في الداخل .
6- توفير الطاقة الكهربائية للمناطق الصناعية .
7- الدعم المصرفي وبفوائد رمزية .

وفي الختام لكم الشكر والامتنان لإقامة هذه الورشة ونتمنى لكم الموفقية والتقدم في عملكم ...

▫ ▫ ▫